

اقتصاد

«انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود»

تأليف: أولريش شيفر

الناشر: عالم المعرفة، يناير 2010، 462 صفحة

ترجمة: عدنان عباس علي

عرض: أحمد منير نجار*

اشتمل الكتاب على مقدمة واثنى عشر فصلاً ومراجع، وقعت في 462 صفحة. لقد كانت لغة الكتاب الأصلية هي اللغة الألمانية لكاتب ألماني درس الاقتصاد في جامعة مونستر بألمانيا، ومن ثم درس الصحافة في جامعة واشنطن، كذلك في مدرسة هنري فانن للصحافة في هامبورج بألمانيا، وعمل محرراً اقتصادياً في مجلة دير شبيغل الألمانية، وفي أثناء تأليفه للكتاب كان يشرف على تحرير الصفحة الاقتصادية في الصحيفة الألمانية Sueddeutsche Zeitung. وإذا كان من ضرورة للتعريف المختصر بالمؤلف فذلك من باب الإشارة إلى أن لغة الكتاب طغى عليها الطابع الصحفي التحريري المشوق في أثناء قراءته في بعده الاقتصادي.

كما أن للمترجم باعاً طويلة في مجال العلوم الاقتصادية، وتأليف العديد من الكتب والإصدارات الاقتصادية، وترجمة بعض الكتب في سلسلة عالم المعرفة.

ففي المقدمة تناول المؤلف فكرة تأليف الكتاب انطلاقاً من بداية الأزمة المالية عام 2008، وتهديدها للاقتصاد العالمي، وانهيار الأسواق المالية العالمية بنحو أكثر سوءاً مما شاهده العالم في أزمة 1929، ليطرح العديد من التساؤلات من مثل: ما إمكانية بدايات بؤادر الانهيارات المالية؟ وما السبيل إلى مواصلة مسيرتها؟ ولماذا لم تستطع بعض الجهات ذات الصلة - كالمصارف التجارية ومحافظي المصارف

* قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، دولة الكويت.

المركزية وسلطات الرقابة على المصارف وأسواق المال والحكومات - من وقف استمرار الانهيارات المالية؟!

اعتبر المؤلف أن أزمة النظام الرأسمالي ظهرت بواورها في تسعينيات القرن الماضي في الدول الناشئة لتطول الدول الصناعية المتقدمة مع بدايات القرن الحادي والعشرين. فانهيار أسواق شركات التقنية ساعدت على تفاقم الأزمة منذ ربيع 2007، واتسعت رقعتها في الولايات المتحدة، ومن ثم بدأت تتسع لتأخذ أبعاداً عالمية. حاول المؤلف شرح عوامل الانهيار وتحليل المخاطر الناجمة عن الانهيار، وقد طرح من جديد عدة تساؤلات، لعل من أهمها:

- هل العالم على أبواب تدهور اقتصادي طويل المدى؟

- هل سيكون هناك سقوط في الهاوية مع سقوط النظام المصرفي؟

- هل ستعم العالم من جديد ويلات عام 1929؟

- هل سترتفع معدلات البطالة لتصل إلى معدلات عام 1929؟

ويجب المؤلف بداية عن هذه التساؤلات بالإيجاب إذا أخفق رؤساء المصارف والمؤسسات الصناعية في حل مشكلاتهم، وإذا استمر فزع المجتمعات على الوتيرة الحالية نفسها.

كما توقع المؤلف أن يتخذ العالم نظاماً عالمياً اقتصادياً جديداً، يقوم على اقتصاد السوق الذي يضمن مبادئ العدالة الاجتماعية.

الفصل الأول - الرأسمالية قاب قوسين من الهاوية:

في هذا الفصل حاول المؤلف أن يعدد محاسن الرأسمالية بعد هزيمتها للاشتراكية وتغلغلها في أنحاء الأرض من أمريكا حتى آسيا، ومن أوروبا الغربية إلى آخر دول المعسكر الشرقي، وما رافق ذلك من انهيار جدار برلين، وتحسن في مستويات الرفاهية بشكل لم يتحقق سابقاً سواء في مستويات التعليم أو الصحة أو النقل أو التقنية أو الارتقاء نحو الأعلى في فئات توزيع الدخل.

إلا أن هذه الصورة الوردية انهارت مع بواكر الأزمة المالية ووقف النظام الرأسمالي على عتبة الهاوية؛ مما انعكس سلباً على كثير من المتغيرات؛ فازداد التفاوت الطبقي وأصبحت التحولات السيئة في الاقتصاد الألماني والاقتصاديات الأوروبية أكثر سوءاً مما حصل من تحولات بعد سبتمبر 2001. فاستمرار إفلاس

المصارف من جهة وكذلك انتشار ظاهرة تأمين المصارف لانتشارها من خطر الإفلاس، إضافة إلى انتشار الخوف في جميع الدول الصناعية كألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والنمسا وسويسرا وأمريكا... إلخ حتى في الدول الصاعدة كالصين وروسيا، مما أدى إلى تراجع الطبقة الوسطى وظهور ما يمكن تسميته «بالطبقة العولمية» التي تحصل على مستويات مرتفعة من التعليم والدخول، وأصبح وطنها العالم كله.

إن جنور الأزمة يكمن في قلب الرأسمالية، ألا وهو أسواق المال، كما أن الكثير من المواطنين لم يعودوا يصدقون وعود السياسيين بتحقيق الرفاهية الموعودة، وأخذوا يتحفظون على الإطار السياسي المناسب لاقتصاد السوق ومصطلحات الديمقراطية، والأحزاب السياسية، حتى انعكس هذا الخوف في تصريحات السياسيين؛ فوزير المالية شتاينبروك يحذر مما أسماه «أزمة الشرعية»، ورئيس الجمهورية الألمانية كوهلير يعترف «بتصاعد مشاعر الخوف التي خيمت على الشريحة الوسطى»، والرئيس الفرنسي ساركوزي «يقر بوجود خوف متزايد من العولمة»، والاقتصادي «سامرز» يقر «بالخوف من اقتصاد السوق المحررة من القيود، الذي لم يكن موجوداً سابقاً قبل انهيار جدار برلين مباشرة أو قبل ذلك بكثير».

ثم انتقل المؤلف إلى التحليل الموسع نسبياً المتعلق بالمخاطر التي تحف بالشريحة الوسطى في جميع أنحاء المعمورة، مستشهداً بالآثار التبادلية لأية هزة في أي من دول العالم وانعكاساتها على دول أخرى سواء في أسواق المال أو أسواق العقارات أو أسواق الادخارات والاستثمارات أو في أسواق صرف العملات. وساعد على ذلك التطور التقني الإلكتروني. كما تطرق المؤلف في هذه الفقرة إلى أسواق العمل وتراجع خلق فرص عمل، وتباين الأجور وتزايد معدلات البطالة من خلال تسريح العديد من العمالة في العديد من الدول الصناعية وكما تم القضاء على العديد من الوظائف بشكل مباشر من قبل قطاع الإنتاج الصناعي والخدمي، وكذلك بشكل غير مباشر من خلال الانهيارات التي تستهدفها أسواق المال.

وفي معرض استطلاعات الرأي حول الوضع الاقتصادي العالمي يشير المؤلف إلى أن غالبية من تم استطلاع آرائهم (80%) في الدول الصناعية عموماً يعتقدون بوجود خطر يهددهم، كما أن (90%) تمنوا أن تحمي الدولة الاقتصاد

الوطني بفاعلية أكبر، وتذمرت الغالبية من ضخامة رواتب مديري الشركات، وكل ذلك أدى إلى تواصل التباين وتزايد الفجوة بين الفقراء والأغنياء؛ مما يعني زيادة التفاوت في توزيع الدخل، وأن طبقة الأغنياء تزداد غنى مع زيادة دخولها الحقيقية على عكس الطبقات الفقيرة التي تزداد دخولها الحقيقية انخفاضاً. كما أدى ذلك إلى تفاوت ذي أهمية أكبر، وهو تفاوت التوزيع في الثروات من حيث السكن والأموال المنقولة وغير المنقولة. كذلك هناك نوع آخر من التفاوت، وهو التفاوت في توزيع المخاطر المتمثل في سلوك المديرين التنفيذيين للشركات، وتحمل العمال المشكلات الناجمة عن سوء قرارات المديرين. والنوع الآخر من التفاوت هو التفاوت في توزيع فرص التعليم بين شرائح المجتمع، وذلك في جميع مستويات التعليم بدءاً من الابتدائي حتى الجامعي.

وأشار المؤلف إلى ظاهرة أخرى أصابت النظام الرأسمالي في الدول الصناعية، وهو لجوء الدول الناشئة - كالهند والصين وروسيا وبعض الدول العربية - إلى القيام بشراء صناعات كانت في الأصل من اختصاص الدول الصناعية المتطورة، وبذلك سيكون لتلك الدول الناشئة حصة كبيرة في حقول المنافسة العالمية باتجاه واحد، مع عدم فتح أسواقها أمام العالم؛ أي أن تلك الدول انتهجت منهج نظام رأسمالي تسيطر عليه الدولة، مما يناقض النظام الاقتصادي الليبرالي الغربي.

ويختتم المؤلف الفصل الأول بمجموعة تساؤلات نجمت عما أورده في الفصل، لعل من أهمها:

- ما البديل المناسب لاقتصاد السوق المحررة من القيود؟
- ما القواعد الضرورية لازدهار الاقتصاد والديموقراطية معاً؟
- ماذا يمكن عمله حتى لا يدمر الاقتصاد نفسه بنفسه؟
- ما الصفة الجديدة للرأسمالية التي لا بد من تبنيها لتتمكن من مواصلة حياتها؟
- ما المتطلبات الضرورية لتحقيق اقتصاد سوق يتكفل بالفعل بالرعاية الاجتماعية؟

- أهنك مستقبل مضمون للرأسمالية أساساً؟

الفصل الثاني - منظرو الرأسمالية الجديدة:

ابتدأ المؤلف الفصل بمقولة للاقتصادي البريطاني كينز في عام 1923 بقوله: «إن الاقتصاديين يتصلون من التزاماتهم بحيث لا يقولون لنا، في أوقات الأعاصير سوى أن البحر سيعود للهدوء حين ينتهي الإعصار».

يركز المؤلف في هذا الفصل على سيرورة الانسحاب التدريجي للحكومات من التدخل في الاقتصاد تاركة الساحة لقوى السوق المحررة من القيود، وانتشار أفكار ميلتون فريد مان (أمريكي)، هايك (نمساوي) المؤيدة لتحرير الأسواق من القيود وتخفيض الضرائب؛ بحيث تراوح بين 10% - 15% فقط لتمويل وظائف الدولة التقليدية، وتشجيع الخصخصة. استعرض المؤلف محطات عديدة بأسلوب صحفي ممتع لتطور مفهوم السوق المحررة والمناداة بمبدأ سميث «دعه يعمل دعه يمر» مدافعين عن قدرة قوى السوق على شفاء نفسها بنفسها والتركيز على «اليد الخفية» للملاءمة بين العرض والطلب. ثم استعرض المؤلف أفكار الليبراليين الجدد واختلافهم حول دور الدولة في الحياة الاقتصادية (مدرسة فرايبورغ والمدرسة الأوردولبيرالية ومدرسة شيكاغو ومدرسة فريد مان/هايكن)، كما أشار إلى مدرسة الاقتصادي الشهير اللورد جون منيارد كينز شارحاً أفكاره وتطبيقاتها بعد الحرب العالمية الثانية ودوره في اتفاقية بريتون وودز المتعلقة بتأسيس نظام مالي جديد مستقر للعالم، وقد كان على قناعة تامة بضرورة وضع القيود على تدفقات رأس المال، وهذا ما يطالب به العديد من الاقتصاديين اليوم مع الأزمة المالية العالمية الراهنة.

الفصل الثالث - الطريق إلى اقتصاد السوق المحررة من القيود:

استهل المؤلف الفصل بمقولة الرئيس الأمريكي ريغان 1981 بقوله: «الحكومة لا تحل مشكلتنا، إنها هي نفسها أصل المشكلة».

استعرض المؤلف في هذا الفصل آراء وتحليلات العديد من السياسيين ذات الصلة بالثورة التي فرضتها الحكومات على مجتمعاتها لتحرير اقتصاد السوق من القيود، وذلك منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي في أمريكا وانتقالها إلى بريطانيا ومن ثم باقي الدول الأوروبية لتتجه إلى الدول الناشئة أو الصاعدة اقتصادياً بغض النظر عن مستوى الديمقراطية في تلك الدول، مشيراً بذلك إلى المحاولات الثورية ضد الفكر الكنزي سواء من قبل الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون وانقلابه على

أسواق المال، ومطالبته في 15/8/1971 بعدم جواز ارتفاع الأسعار والأجور، وفرض ضريبة على الاستيراد منعاً للتضخم ودافعاً لشراء السلع الوطنية، وأطلق على حزمة الإجراءات مصطلح «صدمة نيكسون» التي عصفت بنظام بريتون وودز، وقامت الحكومة الأمريكية (إدارة نيكسون) بتنفيذ عملية تحرير واسعة لقطاعات اقتصادية متعددة كانت تخضع لرقابة حكومية صارمة، وبدأت حقبة التحرير والخصخصة على نحو ما قدمته مدرسة ميلتون/فريدمان من مدرسة شيكاغو. انعكس تراجع دور الدولة على أسواق المال ونشاط المصارف من تخفيف القيود الحكومية على تعاملاتهم. وانطلقت أسواق المال لتحقيق أرباح خيالية، ثم انتشرت منتجات مالية متعددة في الأسواق المالية ذات مخاطر مالية مرتفعة؛ مما زاد في سرعة توسع نشاطات أسواق المال الثورة الإلكترونية في التعاملات المالية، كما انتشرت صناديق الاستثمار وصناديق المعاشات التقاعدية وصناديق المخاطر. إلخ. كل ما سبق ساعد على عملية تحرير القطاع المالي ولكن بتسارع متباين بين الدول الصناعية.

ثم أشار المؤلف إلى رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر ودورها في تجريد النقابات العمالية من سيطرتها وسلطاتها وإقصاء الاشتراكيين من حكومتها، ومحاولتها معالجة اقتصاد بريطانيا المريض «بالصدمة» من خلال خصخصة العديد من المشاريع الحكومية وإغلاق العديد من المناجم، وما نجم عن ذلك من اضطرابات بين صفوف عمال المناجم. إلا أن تاتشر لم تنجح تماماً في برنامجها الإصلاحي لإنعاش الاقتصاد البريطاني بشكل كامل على الرغم من تخفيض عجز الموازنة والحد من التضخم.

ثم انتقل المؤلف ليستعرض جهود الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في إحداث ثورة ضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقاطع مع فكرة تاتشر بأن السوق أكثر قدرة من الدولة على تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة.

إلا أن إصلاح ريغان الضريبي لم يمكنه من تحقيق العديد من وعوده؛ مما أدى إلى ارتفاع مديونية الحكومة الأمريكية لمستوى مرتفع، لم يكن له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية. وتحدث ريغان عن مصطلح «الدولة الرشيقة» في إشارة إلى برنامج الخصخصة. وقد حقق نظام الإصلاح الضريبي انخفاضاً ملحوظاً في البطالة، وخلق فرص عمل ونمواً في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاضاً في معدلات التضخم،

وذلك في فترة (8) سنوات من إدارته، إلا أنه من جانب آخر زادت حدة التباين الاجتماعي والفجوة بين الأغنياء والفقراء.

أما الألماني هلموث كول فقد سار على درب كل من تاتشر وريغان في موضوع السوق المحررة من القيود وبرنامج الخصخصة، إضافة إلى أفكاره المؤيدة لفكرة العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، وهو ما ظهر لأول مرة في 1/1/2002، وأثر ذلك على شدة منافسة أوروبا واتساع سوقها المالي، وكذلك سوق تبادلها التجاري بمختلف أشكاله الصناعي والزراعي والخدمي.

واستعرض المؤلف جهود غيرهارد شرودر في موضوع تخفيض الضرائب في الاقتصاد الألماني، وما نجم عن ذلك من آثار إيجابية وسلبية معاً بالنسبة إلى المشروعات وأصحاب رؤوس الأموال. إلا أن شرودر كان اشتراكياً لكنه يتعاطف مع أصحاب رؤوس الأموال؛ أي أنه يتأرجح بين التيارات المختلفة. فمن جهة وضع برنامجاً لإصلاح النظام الصحي لكنه يتطلب تضحيات من المواطنين. كما أعلن عن إصلاح قانون العمل، وقد حصد شرودر في ألمانيا حقبة ازدهار اقتصادي ملحوظ رافقت حقبة ازدهار الرأسمالية.

الفصل الرابع - ازدهار الرأسمالية:

بدأ المؤلف الفصل بمقولة للرئيس الأمريكي بيل كلينتون 1998: «نحن قادة العالم بلا منازع».

استعرض المؤلف وضع الرأسمالية في تسعينيات القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، وما حققته من إنجازات خاصة في مستوى التطور التقني المتعلق بالإنترنت والتقنية البيولوجية واندماج المؤسسات المالية الاستثمارية وتحقيق أرباح طائلة؛ ما يسمح بتسمية العصر بعصر الجشع وتحقيق أرباح كبيرة بأسرع وقت ممكن على الرغم من المخاطر الكبيرة لهذا الاعتقاد. استعرض المؤلف - بهذا الصدد - العديد من التجارب ذات الصلة في مؤسسات الاقتصاد الألماني واتخاذ البعض البعد الاقتصادي في تحقيق الربح بعيداً عن الجانب الإنساني؛ حيث ردد أحدهم مقولة: إن «المشروعات الاقتصادية ليست مؤسسات للرعاية الاجتماعية»، مقلصاً فرص العمل في مشروعاته بشكل مأسوي. وأشار المؤلف إلى تجارب الاندماجات العملاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبشكل خاص في قطاع الخدمات من إنترنت وإعلام وفي قطاع صناعة الأدوية والعقاقير. كما ساعد في عمليات الاستحواذ وزيادة

هيمنة مصارف الاستثمار لتحل مكان الصدارة في عمليات الاندماج والاستحواذ والسيطرة على مقدرات الشركات الصغيرة وعمليات التبادل في أسواق المال العالمية (البورصات). وقد أعطى المؤلف - بهذا الصدد - وقائع عملية للعديد من المصارف الألمانية مثل (دويتشه بنك) وغيره، موضحاً أثر رجال السياسة وقادة الأحزاب السياسية في هذه العمليات. لقد دعم المؤلف أفكار هذا الفصل المتعلق بازدهار الرأسمالية بالإشارة إلى التحولات التاريخية التي أدت إلى انهيار الأنظمة الاشتراكية، وتفكك الاتحاد السوفياتي، وتلاشي أنظمة الاقتصاد المخطط المرتكزة على الفكر الماركسي، وبذلك انتشر فكر اقتصاد السوق في أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية وآسيا، وظهرت النُمور الآسيوية، وفتحت هذه الدول أسواقها لتواجه المنافسة العالمية؛ اعتقاداً منها أن رأس المال الأجنبي سيوفر لها ويدفع باقتصادياتها نحو النمو الاقتصادي دون التفكير الجدي - آنذاك - بارتدادات ذلك على اقتصادياتها الوطنية.

الفصل الخامس - الأزمة في فصلها الأول.. الاقتصادات الناشئة تترنح:

استهل المؤلف الفصل بمقولة توضح عنوان الفصل لرئيس وزراء ماليزيا 1997 مهاتير محمد عندما قال: «لقد بذلنا على مدى 30-40 عاماً قصارى جهدنا لتمكين بلداننا من إحراز التقدم. والآن يأتي إلينا أحدهم، مختالاً، متغطرساً، ومعه بضعة مليارات من الدولارات، ليهدم في غضون أسبوعين كل ما أنجزنا».

أشار المؤلف في هذا الفصل إلى الانهيارات التي عصفت بالمكسيك عام 1994 ثم دول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية عام 1997)، التي أدت لهروب رؤوس الأموال الأجنبية وحدثت تسونامي مالي عالمي، تصدى له غرينسبان (1995) رئيس المصرف الأمريكي بحيث لا يطول اهتزازات تسونامي الدول الناشئة «وول ستريت». فانهيار المكسيك أوضح للعالم ضعف هيكليّة الاقتصادات الناشئة التي اعتمدت على وصفا اقتصاديات السوق، وإزالة جميع الحواجز الجمركية وغيرها؛ تشجيعاً للاستثمار الأجنبي الذي عصف بالاقتصاد المكسيكي، ومن ثم انتقلت خيبات الأمل إلى دول النمور الآسيوية؛ مما لم يؤثر على جهود التنمية فيها فقط بل على احتياطات القطع الأجنبي في مصارفها المركزية أيضاً، وإلى إفلاس العديد من مصارفها ومشروعاتها التنموية، وهزات سياسية أطلحت رؤساء وزارات وأدت إلى استقالة حكومات. وقد أشار المؤلف كذلك إلى علاقة هذه الاقتصادات الناشئة

بالاقتصاد الياباني ومدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على هذه الاقتصادات. إلا أن المؤلف أشار في حديث لوكيل وزير المالية الياباني (1998) إلى أن الأزمة ليست آسيوية فقط بل هي بداية أزمة النظام الرأسمالي العالمي، وهي حلقة أولى من سلسلة حلقات ستجد انعكاساً لها في «ول ستريت»، وكان ذلك بالفعل من خلال ترنح أكبر صناديق المخاطر في العالم وهو Long Term Capital Management (LTCM)، وما تبعه من ترنح وإفلاس لصناديق ومصارف عديدة أخرى. وعلى الرغم من تدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه فإن الإجراءات كانت عامة ولم تؤد إلى نتائج ملموسة. وأشار المؤلف إلى رفض ماليزيا تعليمات صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بحرية حركة رؤوس الأموال الأجنبية، ووضع شروط مقيدة لحركة الاستثمارات الأجنبية؛ مما أثر على استقرار صرف العملة المحلية، وتخفيض معدلات البطالة، وقد اعترف صندوق النقد الدولي بصحة هذه الإجراءات وأن لكل دولة حرية الاختيار في سرعة الانفتاح على أسواق المال الدولية. وأشار المؤلف إلى أن عودة الاستثمارات الأجنبية إلى دولها الأم الأوروبية والأمريكية أدت إلى ازدهار قطاع التقنية، لكن هذا الازدهار كان له آثار عكسية.

الفصل السادس - الأزمة في فصلها الثاني.. نهاية اقتصاد تكنولوجيا المعلومات ومؤسسات الإنترنت (الاقتصاد الجديد):

أشار المؤلف إلى احتجاج مناهضي العولمة في عام 1999، وذلك على هامش الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في (سياتل)، لكن هذا الاحتجاج لم يؤخذ على محمل الجد، وتمتع العالم الرأسمالي بارتفاع أسعار أسهم الشركات. إلا أن قطاع التكنولوجيا شهد في عام 2000 انهياراً مروعاً وتدهورت أسعار أسهم الشركات؛ مما أدى إلى انهيار العديد منها، وقابل ذلك اتخاذ العديد من الحكومات تشريعات لم تكن ذات فعالية ملموسة، وتراجعت بشكل مأساوي فقاعات ارتفاع أسعار أسهم الشركات العاملة في مجال الإنترنت؛ حيث أخذ العديد من المضاربين اللجوء إلى المضاربة في أسواق الأسهم لكن بأموال مقترضة، ولم تنتشر الظاهرة في أمريكا فقط بل في أوروبا كذلك. كان ذلك بداية انهيار الاقتصاد الجديد، وكان الازدهار في قيمة أسهم بعض شركات التكنولوجيا مجرد رغبة سرعان ما خمدت مع أول رياح الانهيارات. وقد أعطى المؤلف أمثلة عديدة على هذه النتائج، مثل شركة (إنرون) وشركة (Adelphia أديلفيا). واستعرض القضايا القانونية التي

أقيمت ضد مديرين تنفيذيين لهذه الشركات والأحكام التي صدرت بحقهم. وأشار المؤلف إلى بدايات الحركة المضادة لمناهضي العولمة؛ حيث أبرمت اتفاقية في باريس تتعلق بحرية الشركات العملاقة في التنقل باستثماراتها الأجنبية وإلزام الدول المستضيفة حماية هذه الاستثمارات، ومنها التسهيلات الضريبية والإعانات النقدية، إلا أن هذه الاتفاقية تصدى لها العديد من المنظمات غير الحكومية موضحة آثارها السلبية على الدول المستضيفة. من جهة أخرى في عام 2002 أصدر الرئيس جورج بوش قانون عام 2002 لإصلاح النظام المحاسبي في الشركات المساهمة حفاظاً على مصلحة المستثمرين ليتحمل رؤساء الشركات العملاقة شخصياً مسؤولية سلامة الحسابات الختامية لشركاتهم؛ مما سيحسن أساليب الرقابة الداخلية وتدقيق الحسابات. إن هذه المحاولات إن هي إلا محاولات لوضع إطار مؤسسي للنظام المالي العالمي، يتوجب على حكومات الدول الصناعية تبنيه لتجنب تداعيات سلبية أكثر على اقتصاديات السوق المحررة من القيود، إلا أن هذه الدول لم تشرع جدياً بتبني هذا الإطار.

الفصل السابع - الأزمة في فصلها الثالث.. انفجار فقاعة السيولة زهيدة الثمن:

بدأ المؤلف الفصل الثالث في أحداث 9/11/2001، حيث تم تدمير برج مركز التجارة العالمي ومعه تدمير نموذج اقتصاد السوق. مقابل ذلك لجأت الدول الصناعية إلى حل تبين لاحقاً أنه تدميري؛ فقد لجأت المصارف المركزية لتخفيض معدلات الفائدة؛ مما أدى إلى حصول المصارف على سيولة، قامت بدورها بإقراضها بأسعار متدنية، وتوسعت عمليات الإقراض لتؤدي إلى توسع هائل في الصناعة المالية التي لم تلتفت إلى الشفافية في تعاملاتها، وانتفع العديد من الناس من فيض السيولة النقدية؛ مما أدى إلى وجود فقاعة عقارية ضخمة ما لبثت أن انهارت مع بداية تعثر السداد، وامتدت الانهيارات العقارية إلى كل من أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية على الرغم من جهود الحكومات والمصارف المركزية لمنعها. قام المؤلف بعد ذلك بشرح الآثار التفصيلية لأحداث (9/11/2001) على أسواق المال الأمريكية وكبرى الشركات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة في مجال المال والعقار، كما أشار إلى السلوكية المهنية (لغريسبان) رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حول الأزمة، وتفاصيل الإجراءات التي اتخذها في

أثناء سيرورة الأزمة، مشيراً إلى الأخطاء التي ارتكبها من تخفيض معدلات الفائدة، واعتقد بأن أسواق المال ستصحح نفسها بنفسها دون الحاجة إلى ضوابط شديدة. وكذلك دعم مساعي خفض الضرائب. كما أشار المؤلف إلى النهاية المحزنة لحلم الأمريكيين بامتلاك منازل وطرح هذه المنازل للبيع القسري وانخفاض القيمة بشكل مأساوي. إضافة للإشارة إلى الأساليب والحيل المبتكرة لتوريط الناس بالمزيد من القروض؛ وذلك تمهيداً للوصول إلى انفجار فقاعة القروض العقارية عام 2006 وما تبعه من انهيارات لمؤسسات تسويق القروض المتعثرة في عام 2007 وما بعده. كما انتشرت ظاهرة التهرب الضريبي للرأسماليين الكبار الذين استطاعوا تهريب أوعيتهم الضريبية لينشأ بعد ذلك حرب أمريكية على المصارف الأوروبية التي تقوم بإدارة الأموال المتهربة من الضرائب؛ حيث تتمتع هذه المصارف بمبدأ السرية المصرفية. واستعرض المؤلف تجارب العديد من المصارف الألمانية والأوروبية في عمليات السباق المحموم لتجنب مخاطر الأزمة المالية العالمية، وكيف أن البعض وقع في فخ الإفلاس، والبعض وصل إلى حافة هاوية الانهيار من خلال مستوى خبرة القائمين على إدارة تلك المصارف. وعلى الرغم من ذلك وصل الزلزال في عام 2008 إلى وول ستريت وما حمله من عواقب على الاقتصاد العالمي.

الفصل الثامن - الانهيار الكبير:

أشار المؤلف في بداية الفصل إلى الاعتقاد الخاطئ بأن الأزمة المالية هي أزمة أمريكية، عليها أن تحلها بنفسها خاصة مع إفلاس بنك (ليمان برانرذ) في 15/9/2008، ومع امتناع الحكومة الأمريكية عن إنقاذ البنك كرسالة موجهة لباقي المصارف العاملة في (وول ستريت) بأن الحكومة الأمريكية غير مستعدة على الدوام لمساعدة المصارف المتعثرة. إلا أن تصرف الحكومة الأمريكية الخاطئ هذا أدى إلى انهيار مجمل النظام المالي، وغابت الثقة بين المصارف، وتوقفت القروض بينها، وأصبح الجميع مهدداً بالإفلاس، وبطبيعة الحال توقفت عمليات المتاجرة بالمشتقات، وسيطر اللون الأحمر على أسواق الأسهم من خلال تزايد عمليات عرض الأسهم وبيعها بشكل لم يحصل منذ أزمة 1929. وعلى الرغم من الإجراءات الإسعافية الحكومية، وكذلك قوة صندوق النقد الدولي لوقف الانهيار فإن النتائج لم تكن إيجابية؛ حيث امتدت الآثار إلى البورصات الأمريكية والأوروبية، ومنها إلى الدول الخليجية، وأشار المؤلف إلى أن أزمة بنك (ليمان برانرذ) هي الحجر الأول

الذي جر وراءه أزمة بنك (ميريل لينش)، وكذلك شركة (AIG) العملاقة في مجال التأمين. وساد الخوف في المجتمع الأمريكي من أن المخاطر لم تعد تتوقف فقط على الأمن العسكري بل تعدت لتصل إلى الأمن الاقتصادي، وأصبح هناك حرب على الإرهاب وحرب على جبهات أسواق المال، ووصل بالبعض القول: إن «أمريكا غدت بلداً في طور الانحطاط» (Richard Sennet). ولإنقاذ ما يمكن إنقاذه قام وزير الخزانة الأمريكي بوضع خطة قدمها للكونجرس لتخصيص (700) مليار دولار لتأسيس صندوق، يقوم بشراء أصول معدومة مرتبطة بالرهونات العقارية، وترافق ذلك مع ملحق يشمل على خفض الضرائب عن أصحاب الدخل الضعيفة بمبلغ يعادل (150) مليار دولار. إن هذه الخطة لم تستطع القضاء على أساس الأزمة، بل امتدت الآثار لتشمل الاقتصاد الحقيقي بتراجع معدلات نمو الإنتاج وزيادة أعداد عاطلين عن العمل، ولم تعمل الحكومات والمصارف المركزية على الاهتمام الجدي والتفتيش عن المذنبين الحقيقيين الذين وقفوا وراء الأزمة. كان الاهتمام ينصب على كيفية تجاوز الأزمة، والحيلولة دون المزيد من انتشارها في الاقتصادات الغربية وفي الاقتصاد الألماني، وبشكل أكثر دقة في قطاعه المصرفي؛ حيث اتخذت الحكومة الألمانية العديد من الإجراءات لحماية نظامها المصرفي، وقام العديد من دول الاتحاد الأوروبي بالسير على خطا الإجراءات الحكومية الألمانية المتعلقة بإدارة صناديق المخاطر؛ بهدف تنشيط الحياة الاقتصادية والحفاظ على النظام الاجتماعي ليس الألماني فقط وإنما الأوروبي بشكل عام.

الفصل التاسع - المجتمع السقيم:

استهل المؤلف هذا الفصل بمقولة للرئيس السابق للمصرف المركزي الأمريكي (ألن غرينسبان) في عام 2007؛ حيث قال: «إن تزايد النمو كان في مصلحة الفئات ذات الدخل العالية أولاً، أما العمال ذوو الدخل المتوسطة فإنهم في وضع لا يحسدون عليه. إن هذه الظاهرة يمكن أن تؤدي إلى توترات اجتماعية عظيمة، لا بل يمكن أن تؤدي إلى انقلابات اقتصادية جذرية». وأوضح المؤلف أن الأزمة المالية عصفت بالمجتمعات الأوروبية وأدت إلى هروب الأغنياء بأموالهم وضرر للطبقات الوسطى والفقيرة وتراجع مستويات رفاهيتهم، وعاد العديد من المحليين في مجال سوء توزيع الدخل للتذكير بنتائج أزمة عام 1929. استعرض المؤلف حوادث الملاحظات القضائية لرجال أعمال ومديرين تنفيذيين لكبرى الشركات في الاقتصاد

الألماني موضحاً التباين الكبير في عوائد توزيع الدخل بين أصحاب فئات الدخل المختلفة وخاصة دخول أعضاء مجالس المديرين، التي جاءت من خلال الأرباح وارتفاع أسعار الأسهم، وابتدأت نظرات الشك تتسلل إلى سلوكية هؤلاء المديرين وخاصة من صغار الموظفين أو من الكوادر الوظيفية المتوسطة. وأشار المؤلف إلى تفاوت الدخل من خلال معامل جيني Gini Coefficient؛ حيث كان هذا المعامل بعد توحيد ألمانيا يعادل (0.26)، وارتفع ليصل إلى (0.32)، وأخذ يقترب من رقم الولايات المتحدة الأمريكية البالغ (0.4)؛ مما يدل على تزايد سوء توزيع الدخل. وأرجع المؤلف هذا التقهقر إلى كونه أحد تداعيات العولمة، واستنتج أن التفاوت الاجتماعي أصبح ظاهرة تسود البلدان الرأسمالية، وازداد هذا التفاوت بشكل ملحوظ عما كان عليه في سبعينيات القرن الماضي؛ حيث كانت مستويات أجور العمال مرتفعة بسبب قوة النقابات، ولم تكن مجالس إدارات الشركات تصرف مبالغ مرتفعة لكبار موظفيها إضافة إلى معدلات ضريبية مرتفعة على أرباح الشركات وصلت في بعض شرائحها إلى (70%)؛ مما أدى إلى تفاوت طفيف في المستوى الاجتماعي. إلا أن الصورة أخذت عكس ما سبق مع ثمانينيات القرن الماضي؛ حيث جرد الرئيس الأمريكي (ريغان) النقابات العمالية من صلاحياتها وخفض الضرائب، وحرر العديد من النشاطات الاقتصادية والمصرفية وأسواق المال من العديد من القيود والضوابط الحكومية؛ مما أدى إلى اتساع التفاوت بين الأغنياء والطبقة الوسطى، ولم تنتشر الظاهرة في أمريكا فقط بل انتقلت إلى روسيا والصين والهند؛ مما أدى إلى مزيد من زعزعة الاقتصاد العالمي الذي تجلى في إحدى صورته بانخفاض كبير في الأجور، وضياع فرص عمل بشكل ملحوظ، وانخفاض حاد في مستويات الرفاهية.

الفصل العاشر - العالم يعيش حقبة تحولات مهمة:

يشير المؤلف في هذا الفصل إلى تراجع هيمنة الدول الصناعية واحتلال بعض الدول الناشئة لمراتب عالمية متقدمة في الاقتصاد العالمي سواء من حيث فرص العمل أو الاستحواذ على حصص متزايدة من الأسواق العالمية. وكان لمنظمة التجارة العالمية WTO؛ ومفاوضاتها من خلال المؤتمر الوزاري الذي يعقد مرة كل سنتين - أهمية كبرى في تحولات التجارة العالمية بدءاً من جولة الدوحة عام 2001 وانتهاءً بالمؤتمر الأخير الذي انعقد في جنيف عام 2011؛ حيث استطاعت بعض

الدول الناشئة، مثل الهند والصين، أخذ زمام المبادرة في جهود الحماية في مواجهة الدعم الزراعي المالي لمزارعي الولايات المتحدة الأمريكية ومزارعي أوروبا؛ وذلك حماية لما يقارب (1.5) مليار مزارع يعملون في قارة آسيا فقط. كما أشار المؤلف إلى المناقشات الدولية الحاصلة والجدال الدولي حول مفهوم حرية التجارة وانفتاح الأسواق، وأثر ذلك على كل من الدول النامية والدول الصناعية الناشئة والمتقدمة. كما أوضح المؤلف أنه حتى في الدول الناشئة - كالصين مثلاً - فإن العولمة وانفتاح الأسواق الخارجية أدت إلى آثار سلبية من حيث تزايد التفاوت الطبقي؛ فمعامل جيني كان (0.2) في مطلع الثمانينيات ليصل إلى (0.46) مع بداية الألفية الثالثة؛ مما يعني اتساع مساحة التفاوت الطبقي، وينذر بعواقب سيئة على هذه المجتمعات، وأشار المؤلف إلى النتائج نفسها تقريباً في كل من الهند وروسيا. لكن من جهة أخرى فقد حقق العملاق الصيني نجاحات اقتصادية مهمة في معدلات نمو الناتج المحلي وتكوين الاحتياطات النقدية؛ مما جعل هذا الاقتصاد الناشئ يملك في مصرفه المركزي ما يقارب (1.8) ترليون دولار، وهو مبلغ يزيد على إجمالي ما هو متداول من نقود في أمريكا؛ أي أن قدرة تمويل الإنفاق الأمريكي أصبح مرهوناً - إلى حد ما - بإرادة الصين من حيث قيام المصرف المركزي الصيني بشراء سندات الدين الحكومية الأمريكية. إن هيمنة الروس والصين على رساميل مهمة يجعل منهم غزاة للأسواق العالمية من جهة، ويمكنهم من جهة أخرى من إغلاق أسواقهم أمام المشروعات الأجنبية، مما يعتبر تحولاً مهماً في النظام الاقتصادي العالمي. لقد صاحب هذا التحول ارتفاع جنوني في أسعار السلع الغذائية داخل الدول الناشئة؛ مما دعا مسؤوليها لمنع تصدير هذه السلع لتبقى في متناول القوة الشرائية للطبقات الوسطى في تلك الدول. إضافة إلى ذلك، فإن الأزمة المالية صاحبها ركود اقتصادي واسع انتشر في الاقتصاد العالمي وتجلّى بانخفاض الطلب عموماً ومن ثم انخفاض الأسعار، وإن العالم - بحسب رأي العديد من الاقتصاديين - سيمر بمرحلة أطلق عليها (روبيني) ظاهرة الركود الانكماشى، ومع ضخ الحكومات للسيولة في مجتمعاتها سيعود الطلب للارتفاع؛ مما سيؤدي من جديد إلى ارتفاع الأسعار في المدى الزمني المتوسط.

الفصل الحادي عشر - برنامج مضاد للسقوط في الهاوية:

لخص المستشار الألماني سابقاً (هلموث شمت) في عام 2007 بعدة كلمات

البرنامج المضاد للسقوط بقوله: «تماماً كما يخضع النقل البري والجوي بين الدول لقواعد وضمانات تلبي سلامته، كذلك تحتاج حركة رأس المال إلى ضوابط تضمن عدم تسببها في اندفاع الاضطرابات والأزمات. إن وجود هذه الضوابط أمر يقتضيه التدبير العقلاني، وحسن السلوك، ومبادئ الأخلاق أيضاً».

يؤكد المؤلف ما أورده سابقاً بانتشار الأزمة المالية عبر العالم وتأثر المصارف والصناعات الكبيرة ومتوسطة الحجم بها، وكذلك انتشار الخوف بشكل كبير على الرغم من زعم بعض المتفائلين بانتهاء الأزمة. إلا أن هذا التفاؤل كان سراباً ليس إلا. وفقدت غالبية الدول الشعور بالأمان، إذ ضاعت (20) مليون فرصة عمل. على ذلك، فإن ما هو مطلوب من الرأسمالية تجديد نفسها بشكل أساسي أو أنها ستنتهار وتصبح درساً من دروس التاريخ، وبعد سيطرة الاقتصاد المحرر من القيود، أصبحت الأصوات التي تنادي بإحياء دور الدولة وتفعيله تتزايد عبر أصقاع المعمورة. فعلى الدولة أن ترسم الحدود لاتساع الأسواق دون أن تشل قواها، أن تقدم الدولة لمواطنيها الشعور بالأمان والثقة دون ممارسة الوصاية عليهم، ولا حاجة لاستسلام الحكومات لما تفرضه عليها قوى السوق؛ حيث أثبتت التجارب والأزمة العالمية أن الرأسمالية المحررة من الضوابط والقيود تدمر نفسها بنفسها. استعاد المؤلف تحليلات الأزمة المالية المصرفية وعمليات بيع السندات المالية وشرائها وما صاحبها من ويلات وإفلاسات، مذكراً بحوادث تاريخية من الاقتصاد الألماني واقتصاديات الدول الصناعية الكبيرة والناشئة. وطالب الحكومات بالمزيد من التدخل وتخفيف تحرير الأسواق بمقدار ما يكفل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وبما يضمن توجيهاً عقلانياً لموارد الدولة لتحقيق النمو الاقتصادي، وتوجيه أسواق المال من خلال رقابة أكثر حزمًا للبنوك المركزية على القطاعات المصرفية والمالية؛ مما يكبح جموحها وجنوحها، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين. إن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى عقلانية ورشد في السلوك المصرفي من حيث التعاملات المالية ودراسة مخاطر هذه التعاملات، وكذلك وقف جهود بعض المصارف في مساعدة شركات على التهرب الضريبي. كما أشار المؤلف إلى ضرورة بذل جهود حكومية في مجال تفاوت الدخول بين الطبقات الاجتماعية، وقد وضع المؤلف (21) مبدأ كضوابط حكومية تستطيع أن تخفف فزع المواطنين، وتدعم دور الدولة في الرعاية

الاجتماعية، وكذلك تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي مع تأمين حد معقول من الحرية.

الفصل الثاني عشر - الأزمة الحالية ستليها أزمة أخرى بكل تأكيد:

يستهل المؤلف فصله الأخير بمقولة للبانا بندقيت السادس عشر في عام 2008 يقول فيها: «إن انهيار المصارف العملاقة يبين لنا أن المال من متاع الدنيا الزائل. إن المال لا شيء. وهكذا فإن الشخص الذي يؤسس حياته على هذا الواقع، على الأشياء المادية، وعلى النجاح في تراكمها، إن هذا الشخص يشيد منزله على رمال متحركة».

يؤكد المؤلف في هذا الفصل تداعيات أزمة النظام الرأسمالي، وذلك على المدى الطويل الذي يراوح بين (5 و20) سنة، ويضيف أنه من الممكن أن تتعافى الرأسمالية لكن من المحتمل أن تعود إلى فقاعة قادمة تكون آثار انفجارها أشد سلبية من سابقتها. إن العالم سيشهد تراجعاً ملحوظاً في معدلات نمو الناتج المحلي، وقد قدم المؤلف (3) سيناريوهات لما يمكن أن يحدث مستقبلاً:

الأول: أزمة فجائية على القطاع الصناعي تؤدي إلى انهياره، كما انهيار النظام المالي، وذلك من خلال تقليص القروض وإفلاس الشركات وفقدان الكثير من العمال لوظائفهم. هنا على الحكومات التدخل لإنقاذ الشركات الصناعية الكبرى كصناعة السيارات والأدوية... إلخ، وذلك تأسيساً بما قدمته الحكومات للمصارف الكبرى المتعثرة.

الثاني: فقدان الثقة بالدولار الأمريكي كعملة عالمية رائدة؛ حيث إن الاقتصاد الأمريكي لم يعد بالمتانة السابقة، وهذا مما يؤدي إلى الهروب من الدولار وعدم انتشار الفوضى في أسواق الصرف العالمية وتراجع قيمة الدولار لصالح ارتفاع قيمة صرف اليورو تجاه العملات الأخرى، أي تسارع تراجع مستوى أداء الاقتصاد الأوروبي.

الثالث: إفلاس بعض الدول في حال عدم نجاح برامجها الإسعافية واستمرار تعثر المصارف على الرغم من المساعدات الحكومية المقدمة لها. وعلى الرغم من ضعف هذا الاحتمال فإن المؤلف أشار إلى حالات إفلاس دول في القرن التاسع عشر وفي أواسط القرن العشرين وآخره. وإن الأزمة الراهنة أدت إلى تعثر العديد من الدول الصناعية الكبرى خاصة الدول ذات المديونية الكبيرة.

ويشير المؤلف إلى أن تحقق أحد هذه السيناريوهات يتوقف على عدة متغيرات، تتعلق بأوضاع أسواق المال، ومستوى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري المؤثر في النشاطات الاقتصادية، وكذلك مدى نجاح الدول في تخفيف شدة الأزمة، ومدى التحولات السياسية الناجمة عن الأزمة. ويخلص المؤلف إلى أن الخروج من الأزمة يتطلب تضافر جهود الجميع من السياسيين والاقتصاديين والمستهلكين والمدخرين وقوة العمل، كما أن مستقبل النظام الرأسمالي يتوقف على البعد الأخلاقي لكل أطراف المجتمع منعاً للانهييار بل الاختفاء من الوجود.

